استيعاب التقدم : منحى إبداعي

Understanding Progress: A Heterodox Approach

David Barkin and Blanca Lemus

Sustainability ISSN 2071-1050 www.mdpi.com/journal/sustainability

١ - مدخر

لقد تأطر الهيكر المعرفي للعلوم الاجتماعية عند الاجابة عن سؤال (ما هو التقدم ؟) بآراءاالنظرية الكلاسيكية الحديثة للاقتصاد ، وبمؤشرات احصائية تستند على قيم السوق للرفاه المادي ، مع تعديلات لمقاييس كمية اخرى عن نوعية الحياة . لقد تحدد تعريف المفهوم بالبيئة السياسية التي يعمر بها ، وفي بعض الحالات ، بمقترحات استراتيجيات جديدة قد تستخدم (لاعادة) بناء العالم . في هذا المقال التركيز منصب على المقترحات التي يمكن ان تقود الى تجاوز العقبات المتنامية ، اجتماعيا - سياسيا ، اقتصاديا و بيئيا ، التي تحول دون تقدم المجتمعات وتحقيق حياة جيدة لها . سنركز على العوامر التي تحدد طريقة التقدم باتجاه تحسين نوعية الحياة .

في البدء من المفيد تقديم المقترح البدير لقياس الرفاه well-being مقابر مقياس الناتج المحلي الاجمالي GDP او عناصره . ونشير الى مقترح عام ١٩٧٢ لايجاد نظام بدير يقيم الرفاه على مستوى البلد طبقا لدلير السعادة المحلية الاجمالية GDH . يقترح هذا المفهوم قياس غنى الامة من خلال تقييم الرفاه الحقيقي لمواطنيها ، سعادتهم ، يقيس الابتسامات عوضا عن النقود او الملكية المادية كما يفعر GDP . الفكرة اساسها ضمان الازدهار المشترك بين افراد المجتمع جميعا و توازن الاهتمامات للحفاظ على الموروث الحضاري و حماية البيئة و تحمر الحكومة مسئوليتها واستجابتها لحاجة مواطنيها ، وليس الهدف نظام مثالي ، والنجاح في نظام اقتصادي يعظم قدرات الافراد ليكونوا ما يريدون ، و يعملوا ما يقدروه ولهم السبب لذلك .

على الرغم من ان الدخر الشخصي في دولة بوتان هو الادنى في العالم ، وان العمر المتوقع للعيش قد ازداد من (٤٣) عام ١٩٨٤ الى (٦٦) عام ١٩٩٨ ، و نسبة التعليم قد قفزت من (١٠%) عام ١٩٨٢ الى (٦٠%) عام ٢٠١٢ ، ونسبة وفياة الاطفال الرضع قد انخفضت من (١٦٣) لتكون (٤٣) وفاة لكر الف . وهذا التغير والتنمية قد تعزز بصيانة البيئة . فقانون دولة بوتان حدد (٧٠%) من مساحة البلد كمناطق خضراء ، وضمنها (٦٠%) غابات . وعلى الرغم من ان هذا البلد الصغير يعاني من نسبة عالية من البطالة ، إلا أن استيعاب مواطنيها لنوعية الحياة وما يعدوه (جيد) كاف بشكر مميز لتاشير GDH لصالحها مقارنة ببلدان اخرى .

ومنذ اشتهار تجربة بوتان تعاظم الاهتمام بمشكلة الرفاه الاجتماعي ، وازدهرت معها اقتصاديات السعادة و ربط الرفاه وعد هدفا مكملا للادوات المنظمة للاقتصادية . وتشكلت لجان خاصة بقياس الانجاز الاقتصادي وربطه بالتقدم الاجتماعي ، وتقديم المقترحات لطرق بديلة لتسريع تقدم المجتمع و تقييم تاثيرالسوق الاقتصادية على المجتمع ، مؤكدة وجود مسافة فاصلة بين المعايير التي تقيس المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية و الادراك العام لها . وفي محاولة

لقياس هذه الظاهرة اشار مسح القيم العالمي الى ان بلدان امريكا اللاتينية على سبيل المثال قد سجلت سعادة ذاتية اكثر من المستوى الاقتصادي المتحقق فيها . وبالمثر ، تشكر فريق متعدد القوميات معتمدا منهجية مختلفة توصر الى ان ادراك الافراد و القيم في العديد من البلدان توحي بتباين كبير معتمدة احصاءات عن ظروف المعيشة او وجهة نظر الوكالات الحكومية . في الحقيقة ان البراهين تشير الى ان الناس بمجرد تلبية حاجياتهم الاساسية فان العلاقة بين الدخر والسعادة تتلاشى . وذلك لان قياس السعادة يضم معطيات ذاتية وليس مادية ، مثر العلاقات الاجتماعية ، الحكم الذاتي ، التحديد الذاتي و غيرها ، وبالنسبة للفقراء فان المشكلة تكمن في ان زيادة المنتج الوطني لا يصاحبها في الغالب تغير في الرفاه بشكر جوهري للجميع .

وهذه المحاولة لقياس السعادة قد اضحت شائعة حتى في المكسيك ، حيث اعتمدت في دراسة مسحية لاشتقاق دلير index لها . نتائج المسح اشارت الى انه على الرغم من ان اكثر من نصف العوائر المكسيكية تعيش دون خط الفقر من حيث الدخر الا أن (٨٤%) منها مقتنعة (او نسبيا) بمستوى حياتها . وباعتماد طريقة متبناة عن المسح الاجتماعي الاوربي ، فقد توصلت الدراسة المكسيكية الى انه على المستوى الفردي فان مستوى القناعة بالحياة العائلية كانت (٨,٦ من مقياس ١٠) ، الحكم الذاتي (٨,٥) ، الصحة (٨,٢) بينما الحالة الاقتصادية سجلت (٦,٥) و على مستوى البلد (٦,٨) والنظام التعليمي (٦,٩) . وكما سيتم توضيحه لاحقا فان التباين بين التقييم الفردي والاجتماعي ملفت للنظر ، ويعكس عدم قدرة السوق لاستيعاب حاجات الناس ، وعدم قدرة القطاع العام او عدم رغبته لتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية للسكان . نتيجة ذلك جاء قرار العديد من المجتمعات المحلية لتضمين الاستراتيجيات البديلة لضمان الرفاه كتنمية اجتماعية .

٢ - مفهوم التقدم

ليس هنا مكان لمناقشة لا نهائية عن مؤشرات الفقر وما تعنيه ، وفي مجالات اخرى يحاول الاكاديميون فهم ما الذي يجعر الناس سعداء و ما يحدد نوعية الحياة . ويبدو ان المجتمع الاكاديمي غير قادر على تعريف المفهوم بسبب الصعوبات في تركيبة المجتمع و عملية السوق العالمي لانتاج اللامساواة و تقليص الفرص التي تسمح للتقدم بالتحقق . يضاف الى ذلك ، ان التعاريف الراهنة في العلوم الاجتماعية لا تساهم في تكوين استيعاب مناسب لا للفقر ولا للتقدم . وفي هذه الحالة ، فالحاجة ملحة الى تعريف جديد للتقدم . والسؤال الجوهري هنا : ما هي المفردات التي توفر فهما جيدا للتقدم ؟ والاجابة ستشمر شيئا من عناصر دلير GDH ، مثر التعليم ، الصحة ، والخدمات الطبية . ويتطلب هذا تحولا في السياسة الاجتماعية ، كما كان في بوتان حيث معدل العمر المتوقع قد ازداد جراء الاولويات الجديدة للسياسة العامة . وحدث ما يشابه ذلك في كوبا التي تمثر غياب التطابق بين المنافع الاجتماعية و النمو الاقتصادي . والان اصبح واضحا ان محاولاتنا تجاه نوعية حياة افضر لا يمكن ان تتحدد بادوات السياسة الاجتماعية المرتبطة كليا باقتصاد السوق . فعلى الرغم من التحسينات الحاصلة في التعليم والرعاية الطبية إلا أن هناك براهين عبر العالم عن المعاناة الناجمة عن تداعي بيئي و تراجع نوعية الحياة ومستواها ، الناجمة عن ضعف العلاقات الاجتماعية وغياب التكافر الاجتماعي (مع زيادة في العنف الفردي والاجتماعي) .

فمع عدم القدرة لضمان حقيبة Package اساسية من الخدمات المجتمعية و المساعدة الاقتصادية ، يصاحبها تداع مرعب في نوعية البيئة فان لهذا تاثير حاد على نوعية الحياة في كر مكان ، وتتفاقم أكثر مع التداعيات المصاحبة للتبدل المناخي العالمي . وهذا موضوع متعدد العوامر ، ولهذا السبب فان التساؤل عن المعنى الجوهري للتقدم يتطلب رؤية متعددة التخصصات و اعادة تقييم بعض من العناصر الاساسية التي تشترك عادة مع المجتمع (التقليدي) . وبشكر عام ، عند مناقشة مشاكر عامة مثر الرفاه او التقدم علينا العودة الى سياسات التنمية التي انتجت الدينامية الاجتماعية التي حالت دون تحسين نوعية الحياة . والسياسات التي ادت الى تنميات ابعدت المجتمع عن الاهداف المحددة للتنمية . فقد برهن على ان التقدمات التي ركز عليها الاقتصاديون المتشددون لم توفر علاجات مناسبة لمشاكر المجتمع. ويتضح هذا عند اختبار عملية تنمية وصفها Gilbert Rist لتسليط الضوء على تعريف التنمية :

> التنمية تتكون من مجموعة ممارسات ، تبدو متناقضة مع بعضها البعض في بعض الاحيان ، تتطلب تحولا عاما و تدميرا للبيئة الطبيعية والعلاقات الاجتماعية . هدفها زيادة انتاج المجتمعات المحلية (سلع وخدمات) ، موجهة نحو الطلب الفاعر عن طريق التبادل .

ليس ضروريا تحلير هذا التعريف بتفصير اكثر ، لتوضيح ان سياسات التنمية الراهنة غير مناسبة لتعزيز نوعية الحياة . فقد قدم Rist تفسيرا مشيرا الى انه على الرغم من التعاون والمساعدات الدولية ضرورية و ذات قيمة الا ان تاثيرها محدود مقارنة مع العديد من المقاييس التي فرضها منطق النظام الاقتصادي . وقد حدد ثلاث افتراضات لممارسات التنمية وترشد التقدم : التطور الاجتماعي ، الفردية ، الاقتصادية .

٣ - أمثلة بديلة

في هذا الجزء سنقدم مثالين من بدائر التنمية ، انهما بمنحى فلسفي و تحليلي يحفزان العمر العقلي ويصاحبان البحث عن طرق جديدة لفهم التقدم . مع هذا ، فان هذه الملاحظات مرتبطة بالكتابات الاكاديمية ، والحركات الاجتماعية تحفز العمر الاكاديمي و تدفعه ، رغم المقاومة الحازمة من المؤسسات الرسمية ، ضد اي استكشاف لنماذج بديلة . والمثالين المهمين هما : اللانمو Degrowth و حياة جيدة . الميادين الاكاديمية الاخرى ذات الصلة بالتقدم تشمر اقتصاديات البيئة و التضامن الاقتصادي والاجتماعي . وعلى الرغم من أن هذه ليست البدائر الوحيدة المقترحة والمضمنة في السياسات حول العالم ، الا ان ممارستها توحي بالعقبات الاساسية التي يجب تجاوزها ، وكذلك مصاعب التضمين والتنفيذ . و قدم الوصف بعض الرؤية للخطوات التي يجب اتباعها من قبر مختلف المجتمعات لتكون قادرة على انتاج نوعية حياة افضر مع عدالة اجتماعية وبيئية .

٣.١) اللانمو

تشكر ميدان (اللا نمو) من تحلير نقدي للحالة الراهنة (نخبة دولية و طبقة متوسطة عالمية) سببوا خراب البيئة من خلال استهلاك و استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية . لقد ادى

استهلاكهم هذا الى تدمير بيئي واجتماعي عندما قلد من قبر الاخرين بحثا عن تراكم الملكية المادية .

فمن خلال الاجتماع الدولي ، حيث تكونت هذه الورقة ، قدم مؤيدوها نقدا امتد ليشمر التعاون بين الدول و المؤسسات المالية والحكومية ، مؤكدا على الاسباب التركيبية العميقة للمعضلة الراهنة . كذلك اشاروا الى أن المقاييس التي تعزز النمو الاقتصادي ستعمق اللامساواة الاجتماعية و تسرع التداعي البيئي ، مؤدية الى كارثة اجتماعية و منتجة لديون اقتصادية وبيئية للاجيال القادمة ، خاصة لاولئك الذين يعيشون في فقر . وقد اعلن المؤتمرون ان التحدي الرئيس في كيفية ادارة التحول الضروري (كما يروه) الى النمو الاقتصادي ، هو تحوير الانتاج الى حقائب (مجموعة من البرامج والاجراءات) استهلاك صغيرة تتطلب موارد قليلة و طاقة اقر مع تاثيرات ايجابية للبيئة ، وبعمليات يتم تضمينها بالتساوي والتكامر على المستوى الدولي والعالمي .

المقترحات التي قدمت من المشاركين في المؤتمر من معتنقي هذه المدرسة الفكرية قد غطت جميع ابعاد الانتاج والنشاط الاجتماعي . ونسبة غير قليلة من الاشخاص الذين قدموا هذه البدائر هم من المتفائلين حيال امكانية تضمين التغيرات في طراز الحياة و تنظيم المجتمع لانقاص التاثيرات البيئية لمختلف المجاميع الاجتماعية . وفي نقدهم للنموذج الراهن هناك مير واضح لحماية و تقوية حقوق الافراد و تقليص مدى النشاطات الاجتماعية والانتاجية ، مؤكدين على المستوى المحلي . في هذا المؤتمر ، الثاني عن اللانمو الاقتصادي ، هناك محاولات لمقاومة التركيز على تصميم اعادة التشكير الذي يمكن ان يناقش ويضمن في الهيكر التنظيمي الراهن للمجتمعات الغنية ، التي جاء معظم المشاركين منها ، مع محاولات قليلة لاختبار امكانية تضمين هذه التغيرات في النظام الراسمالي الراهن ، ولكنها باءت بالفشر .

وعلى الرغم من ان هذه المدرسة الفكرية قد استمدت فكرها من ميدان الاقتصاد البيئي ، الا انها لم تقترح آلية لمواجهة التناقض الجوهري الناجم عن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الراهن . وعلى اساس مداخلاتهم الغامضة لانقاص مستوى الانتاج والاستهلاك للبلدان الغنية و(المتقدمة) فان مقترحاتهم تترتبط بامكانية التحول السلس باتجاه (انقاص مستوى) ، وباتجاه الحالة المستقرة للاقتصاد . تقترح هذه المدرسة امكانية اعادة تنظيم المجتمعات الغنية لاطلاق الموارد التي قد تنتج فضاء سياسيا و انتاجيا ، وبذلك بامكانهم اعادة توزيع الطاقة لمجتمعاتهم بالكامر وضمان مستوى معياري للحياة مناسب لشعوبهم . معظم مقترحاتهم تقنية ، تقدم مقترحات مادية و انتاجية مهملة تركيب المؤسسات التي قد تحول دون تحقيق هذه التغيرات ، متناسين بالكامر اعتمادهم الكامر على بلدان الجنوب .

٣.٢) الحياة الجيدة

ومفهوم (حياة جيدة) يعني (شكر جديد من المواطنين ، يشتركون في الوجود و بتناغم مع الطبيعة وتنوعها من اجر تحقيق حياة أفضر) . ففي بوليفيا و الاكوادور للطبيعة حقوق وان المواطن لابد وان يلتزم بها كما هو الحال مع الحقوق الاجتماعية . والمواطنة الجديدة اجتماعية لانها تعتمد على تاريخها والبيئات و تقبر معايير العدالة البيئية التي تذهب ابعد من الرؤية التقليدية للعدالة .

وقد عبر احد انصارها بقوله بان القيمة الاساس للاقتصاد هي في نظام حياتي جيد فيه التضامن . وقد صيغ الاقتصاد ليكون مختلفا عن السوق الحر ، الذي يشجع أكر لحوم البشر بين المخلوقات البشرية و يغذي المضاربات . وطبقا لهذا التعريف المؤسسي فانهم يأملون في بناء علاقات انتاج و تبادل و تعاون تعزز فاعلية و مساواة المجتمع وتضامنه .

نتحدث عن نظام انتاج ومنافسه يستند على المجموع وليس الافراد المتجمعين اعتباطيا كما هو الحال في الوقت الراهن . ومقارنة مع السياسات الراهنة التي تواجه مشكلة وجود وتنامي التشظية الاجتماعية التي تتطلب الصدقات ، او مساعدات رسمية بالاموال للحفاظ على بقائهم ، فان هذا المنحى يتجه الى اقتصاد اجتماعي تضامني يوفر مقارنة صارخة مع التنظيم العمالي لحياة المجتمع . وبمنحاه هذا فانه يتجاوز كثيرا عملية اعادة الصياغة المقترحة من قبر العديد من المشاركين في المناظرة المعتمدين رؤيا اقتصادية لا تهتم بهجر الافراد والشراكة التراكمية على حساب الرفاه الاجمالي . المقترح يتطلب اعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والانتاج الاقتصادي ، وتحوير الوظائف الاساسية للسوق وتشكيلها لتخدم المجتمع وليس تحديد العلاقات الاجتماعية كما تفعر حاليا .

فكرة Sumak Kawsay بتكامر شمولي للعمليات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لتعزز مختلف التنظيمات الاجتماعية وعلاقتها بالطبيعة ، حيث الدينامية الاجتماعية الجديدة يتوقع منها المساواة و الحرية و العدالة الاجتماعية (انتاجيا وتوزيعا) وكذلك عدالة بيئية : فهناك براهين للحاجة الى فعر حازم لقلب حالة اللامساواة القائمة حاليا . وعند تطبيق هذا المفهوم ، فانه يشكر ارضية صلبة لاعادة توجيه الجهاز الانتاجي والسياسي والعلاقات الحضارية ، عاكسا حالة اللامساواة التي انتهكت الحقوق ، وصيانة امكانية تحقيق ديمقراطية فاعلة . فالتقدم بهذا المعنى يجب ان يعرف بمفردات اجتماعية و تنظيم انتاجي ينتج المساواة مباشرة ، كما ينتج عدالة اجتماعية من خلال الديمقراطية المباشرة .

٤ – بناء طريقة جديدة للحياة

المفاهيم التي يتم اختبارها الان هي جزء مكمر لحركة اجتماعية عريقة تتحدى النخبة التي تؤطر المؤسسات وتحول دون نضج التقدم وتحققه عند الاكثرية . انهم ياخذونا الى الوراء الى فجر الثورة الفرنسية و كميونة باريس وغيرها ، والى نضال العمال المرير في القرن التاسع عشر . ومعظم المشاركين في المؤتمر مصطفين في طريق واحد او آخر لتنفيذ مجازر تؤديها قوى تخدم نموذجا معينا من مفاهيم التقدم التي تغدر بالانسانية و كوكب الارض .

السكان الاكثر بدائية في العالم يمتلكون القليل ، ولكنهم ليسوا فقراء . والفقر ليس كمية محدودة من السلع فحسب ، ولا العلاقة بين الاهداف والوسائر ، انه العلاقة بين الناس . الفقر حالة اجتماعية ، ولهذا فانه من مبتكرات الحضارة ونتاجها . فقد نمى مع الحضارة ، كتميز بين الطبقات ، و الاهم كعلاقة تبعية تعيد الريفيين الزراعيين الى الخضوع الى الكوارث الطبيعية . وقد تساءل احدهم عن امكانية ان يكون فلاحوا القرون الوسطى يعملون اقر من الطبقة العاملة الصناعية حاليا .

وعلى الرغم من ان هذه الانعكاسات توفر بعض المؤشرات ، وبالتاكيد فانها تثير العديد من الاسئلة . ومن اجر توثيق ثمرات المحاولات الدينامية الراهنة لبرامج مثر اهداف التنمية في الالفية الثالثة او المحاولات الجارية لتدمير التنظيم الاجتماعي ، يمكن ان نطرح مقاييس العمر المتوقع ، مستويات التعليم ، نسب الوفيات و وفيات الاطفال ، المجاميع العرقية و الاجتماعية والجنس . بالمثر بالامكان ان نقدم مؤشرات منوعة للاقتصاد و اللامساواة الجغرافية ، ودلير سهولة الوصول الى البنى التحتية الاجتماعية و الحضارية . وبالامكان اضافة محاولات منوعة لتعريف العلاقة بين الانتاج و الرفاه الانساني . فمثلا ، المتغيرات المتعلقة بحرية الجمعيات والاتحادات وفاعليتها في حماية حقوق العمال عالميا ، تكميم مقاييس الصحة و السلامة في العمر و نظام الرفاه في ما بعد العمر والتقاعد ، وهي ايضا يمكن اشراكها في هذا البعد .

معظم هذه المقاييس تتجنب النقد الجوهري للرؤية البديلة . بعبارة اخرى ، وصف التنظيم الاجتماعي الراهن و جهازه المنتج ، ومع جميع المقاييس المشار اليها آنفا ، لم تناقش الطريقة التي تسهم بها العملية في اغناء القلة على حساب الاكثرية . وبعد ذلك ، فبينما يركز هذا التباين وينمو بشكر دينامي فانه يقاوم امكانية تقلير الفقر أو تهميش مجاميع اجتماعية . ولعله احد اكبر الحواجز امام تحسين نوعية الحياة و تعميق التفتيت الاجتماعي ، فالمناقشات الحالية للتقدم تؤكيد على دور الافراد وغياب اي تحلير لفوائد الافعال الجماعية لتقدم المجتمع .

في بحثنا عن تفسير بدير ، نركز على كيفية استمرار العديد من المجتمعات في مقاومة ارتباطها المتين بالارض ، وتركيبتهم التقليدية في الانتاج والتكاثر . وعلى الرغم من ان بعض من زملائنا العاملين ضمن نظريات المعرفة السائدة مقتنعين ان هذه المجتمعات متجهة نحو الاختفاء ، الا ان بحثنا يرى ان ما يبدو فقرا في العديد من المجتمعات الريفية هو ناتج عن قرار جماعي اتخذه اعضاء المجتمع لتشكير او اعادة تشكير مجتمعاتهم المحلية على اسس مبادئ مختلفة . فالمجتمعات المحلية قد ركزت على القناعة بحاجاتها الاساسية وضمان قدرتها الفاعلة لحكم نفسها والمفاوضة على ذلك في مواجهة للمحاولات المكثفة لاشراكها في السوق العالمي والمنطق الذي يستند على الفوائد الفردية والقيم المالية للعلاقات الاجتماعية والموارد الطبيعية .

براهين هذه الحالة الخاصة تتمثر بفي المحاولات الصلبة للمجتمعات عبر امريكا لفرض معالجاتهم الخاصة او التحالف مع مجتمعات محلية اخرى او التعاون مع جهات خارجية. ويبدو واضحا ان هذه المحاولات ليست حالة استثنائية لأناس يحاولون عمر شيء مختلف ، بر انها متجذرة في الرؤى البديلة عن كيفية تشغير العالم و علاقتهم مع كوكب الارض .

هناك تمييز نسبي للمعارف غير الغربية التي تعكس الشرعية الدولية للمؤسسات الاكاديمية ، ولكن هذا التمييز لم يتسع ليشمر الاندماج في المناهج التحليلية للعلوم الاجتماعية . وعبر العالم هناك العديد من الحركات الاجتماعية للدفاع عن الاماكن و مقترحات لبناء بدائر تقود الى نوعية افضر للحياة . وملفت للنظر كمية الكتابات لهذه المحاولات التي جلبت الانظار الى تقاليد العديد من المجاميع التي تدافع عن ايديولوجياتها وارثها الحضاري ، وكذلك اولئك الباحثين عن مسارات جديدة ترتبط مباشرة بهم .

والعملية ليست مقتصرة على المجتمعات العرقية ، فهي تشمل العديد من المجتمعات الزراعية ضمن التنظيمات الاجتماعية الاندماجية الكبرى في العالم . هذه المجموعة تجمع المزارعين بمستويات صغيرة التنظيم من حول العالم ، بمنظور تعزيز الطاقات المحلية للاكتفاء الذاتي وبالاعتماد على تقنيات تجمع بين فوائد الزراعة وحيثما امكن مع استخدام الكثيف للتجهيزات الشخصية و المعرفة لزيادة الانتاج ، مع تركيز على الاكتفاء الذاتي في الغذاء . وهذا المنحى الذي يجمع البيئة الزراعية مع اعادة التنظيم و تقوية المؤسسات المحلية ، معروف بانه مناسب لتجاوز العديد من العقبات المواجهة لنجاح عملية توسيع المزارع الصغيرة في العالم الثالث . وتقييم لتضمين هذه الاستراتيجيات يعكس الفوائد ليس في المردود الانتاجي من خلال توجيه النظام الانتاجي نحو الحاجات المحلية و نظم التوزيع ، بل مساهمتها في تقوية المجتمعات المحلية والموازنة البيئية .

ليس هناك مجال في هذا المقال لاعطاء تفاصيل عن هذه الاستراتيجيات ، فالعديد منها لم يعط حلولا مادية للفقر عند قياسه بالملكية او سهولة الوصول الى حقيبة معينة من السلع . عوضا عن ذلك ، حاولوا اعادة صياغة المفهوم بشكل شامل و امكانات المعاني المختلفة لمفهوم (الحياة الجيدة) ، اجتماعيا و ماديا . وفي هذه البيئة ، المختلفة ، فان الفقر له جذوره في الفردية و عزل الكتل التي سلوكها متأثر بالنموذج الغربي للحداثة ، نموذج يركز تراكميا وبالاستناد على نظام ينزع من الاكثرية ما تمتلكه ليعطيه الى الاقلية من النخبة .

تمييز الناس لمناطقهم شيء مهم ومكمل للدينامية المعقدة التي تختبر اهمية الحفاظ على المناطق طبيعيا وحضاريا . نتيجة ذلك فالناس حول العالم قد وجدوا مشاركة في محاولات حماية هذه المناطق عالميا . كما سعت المجتمعات لتنظيم المحاولات وتعزيزها وتوسيع دائرة الاستيعاب لطاقاتهم وقدراتهم لتحسين ظروف حياتهم كجزء من عمليات تعينهم لحكم انفسهم بفاعلية اكثر في الوقت الذي يعملون لحماية النظام البيئي و اعادة العيش فيه .

في هذا المجال فقد حددنا خمس مبادئ لهذا البناء ، مشتقة من ممارسة العديد من الخبراء المشاركين في تجنب ملازمة الفقر : الحكم الذاتي والعمومية ، التضامن ، الاكتفاء الذاتي ، الانتاجية و التنوع التجاري ، الادارة المستدامة لموارد الاقليم . في العديد من هذه الحلقات ، الالتزام الجمعي لضمان ان لا احد بدون سهولة وصول الى الحاجات الاجتماعية الاساسية ، وان على الجميع تقوية الطاقة الانتاجية للمجتمع لتحسين البنى التحتية (عمرانيا واجتماعيا و بيئيا) و اغناء طاقاتها الحضارية والعلمية . والفقر في ضوء ذلك حالة فردية انتجتها دينامية المجتمع التي تستند على الفردية و العزلة ، وهذا راسخ في تركيبة كل مجتمع .

ولكن التقدم الاجتماعي والبيئي الحقيقي يتطلب اخذ ملاحظات نمو المجتمعات المعتمدة على استخراج الموارد الطبيعية ، المتجددة و الناضبة . وان زيادة كثافة المعارضات المنظمة ضد التداعي الاجتماعي والبيئي هو جزء من عملية تركيبة تجميعية للتنظيمات البديلة والتراكيب الانتاجية . ومواقف المجتمعات المحلية قد برهنت على ان الانماط الراهنة للتوسعات المكانية و استخدام الموارد ليس صالحا ، مع تغيرات في انماط الاستهلاك و استخدام الطاقة ، فمن الضروري انقاص اعتمادنا على تلك الموارد الطبيعية لتقليل انتاج انواع الملوثات ، الاكثر سمومية على وجه الخصوص ، وبالاضافة الى انبعاثات البيوت الزجاجية المصاحبة للتبدلات

المناخية . والنماذج البديلة لتنظيم المجتمعات تشمل تجميع مجتمعات محلية لتنظيم اجتماعي واحترام كوكب الارض مع توجه جاد نحو ضمان الحاجات الاساسية و تلبية الطلب على نوعية الحياة اكثر من كمية الاستهلاك ، فان ذلك سيؤدي الى البحث عن مسارات فاعلة للاستدامة .

ويجب ان يصاحب هذه المقاييس محاولات لتطوير آلية لتحديد حاجات اعادة تأهيل النظم البيئية و امكانيات الحماية الفاعلة لبعض المناطق الهشة والمخلوقات التي في خطر الانقراض ، وتكامل العمليات واشراك السكان المحليين في هذه المهام والافادة من معرفتهم وتنظيمهم مع السماح لهم بالعيش بكرامة . وهذه المهام لم يتم بعد تكميمها رغم استيعاب اهمية تقيم هذه البيئات بالنسبة للانتاج المادي .

بالمقابل ، هناك مؤشرات اخرى في عملية التنمية في الدوائر الدولية ، لتسهيل تحدي تعريف وتحديد المشاكل البيئية . يضم بعضها مؤشرات اشير اليها آنفا ، كما في كثافة الطاقة للانتاج و حجم الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية على مستوى العالم ومن قبل مختلف القطاعات . وبين اقتصاديوا البيئة وجود محاولات لتطوير و دراسة نظامية لهذه العمليات . والالية الراهنة للسيطرة على الانبعاث العالمي ، تسمح للملوثين الرئيسيين للاستمرار في ممارساتهم و الابقاء على نمط استهلاك زبائنهم ، من خلال شراء خدمات بيئية من منتجين في العالم الثالث . فمن الضروري ان نكون اكثر صرامة في استخدام مؤشرات نوعية البيئة الراهنة من اجل استحداث عمليات متطورة فعلا باتجاه التقدم . فاذا تم الاصرار على الاخلاقيات فانه لا يسمح بتاجيل معرفة كل مخلوق بشري بحقه الاخلاقي للرضاء والاقتناع بالحاجات الاساسية ، و تحقيق رغباته كاملة لعيش حياة افضل ، ولصيانة الوظائف الحية الضرورية للنظم البيئية ، وامتلاك سهولة وصول معقولة الى الموارد العالمية .

٥ ـ الخاتمة

قدم هذا العرض عن التقدم رؤية نقدية متشائمة لامكانية استيعاب وقياس مفهوم التقدم ضمن البيئة المعرفية السائدة اليوم . فهي ترفض التقييم المعتمد على نمو الانتاج ، وتساوي الحاجات الاساسية مع الفائض عن الحاجة ، القابلة للتمييز بين مختلف المجاميع الاجتماعية والجنس ، وتدين معظم المؤشرات الراهنة . كذلك نوجه النقد للميل الى تقليل قيمة نتائج سوء استخدام الموارد . فعندما تتداعى البيئة بنشاطات الانسان ، فان ذلك يساهم في تداعي الافراد والمجتمعات ايضا . بعبارة اخرى ، ان هذا التداعي يقيد امكانية العيش الجيد . لذا نرفض رؤية التركيز على الابتكارات التقنية طالما انها تتركنا بمصاعب جمة . والبحث عن استراتيجيات بديلة مثل تلك المشار اليها سابقا ، التي لا توفر علاجات تتناغم مع المؤسسات الموجودة ، مؤطرة براس المال العالمي وتخدم وكالات حسابية و وكالات تقيم الانجاز الاجتماعي والاقتصادي . لذلك ، وبعد كل الذي قيل ، فان محاولة قياس الرفاه و التقدم تتطلب اناسا ، ومجتمعاتهم المحلية و اقاليمهم لصياغة وتشكيل بيئات مستدامة في بحر من اللاتكامل الاجتماعي و اللامساواة ومحاط بالمشاكل البيئية و طرق لتكميم النتائج .